

بيان من دائرة الهندسة الميكانيكية في الجامعة الأميركية في بيروت حول قانون الحد من التدخين الاثنين 19 نيسان 2010

"لقد علمنا أن مجلس النواب اللبناني سينظر قريباً في قانون يحظر التدخين في الأماكن العامة المقفلة. ويبدو ولسوء الحظ أن القانون المقترح يستثني المؤسسات العامة التي تخصص أماكن يسمح فيها بالتدخين وأماكن لا يسمح فيها به. إن دائرة الهندسة الميكانيكية في الجامعة الأميركية في بيروت تنصح بالحاح بعدم اتباع أية تقسيمات من هذا القبيل، لأنه قد ثبت من خلال الدراسات العلمية العديدة أن تقسيم المساحات الداخلية إلى مناطق يسمح فيها بالتدخين ومناطق لا يسمح فيها به هو أمر غير مجدٍ، حتى عندما يتم استخدام تقنيات التهوية والتصفية المتطورة. إن الفصل بين الأماكن التي يسمح فيها بالتدخين وتلك التي لا يسمح فيها به، لا يحمي العمّال والفئات الضعيفة من السكان مثل الأطفال والمسنين، بشكل فعّال، من أذى دخان التبغ. إنّ استراتيجية الفصل هذه تعطي انطباعاً مضللاً أن غير المدخن محمي من المكونات المسببة للأمراض الناتجة عن التدخين غير المباشر، وتساهم في تأخير تنفيذ حظر شامل على التدخين في الأماكن العامة. في الواقع، إن الدخان ينتقل بسهولة عن طريق الهواء ليملاً أي حيز من الأماكن المغلقة، مما يؤدي إلى وجود جزيئات مسببة للسرطان محمولة جواً ومركزة ستين مرة أكثر منها في الهواء الطلق. إننا نحث مجلس النواب على الالتزام بحماية الصحة العامة عن طريق سن قانون يتماشى مع المبادئ العلمية الأساسية، ولا يأخذ بترهات شركات التبغ حول الفوائد المزعومة للفصل بين مناطق المدخنين وغير المدخنين."